

وانها ان اتحد حكمها وموجبها وكانا مثبتين وتاخر المقيد
عن وقت العمل بالطلاق فهو ناسخ والاحل المطلق عليه
وقيل المقيد ناسخ ان تاخر وقيل يحل المقيد على الطلاق وان
كانا مثبتين فمقتضى الفهوم يقيد به وهو ظاهر وعام
وان كان احدهما اسرا والآخر نكاحا فالطلاق مقيد بضد
الصفة وان اختلفت السبب فقال ابو حنيفة لا يحل وقيل
يحل لفظا وقال الشافعي قياسا ان اتحد الموجب واختلف
حكمها فعلى الخلاف والمقيد بمثابة من يستغنى عنها ان
لم يكن اول باحدها قياسا الظاهر والمؤول
الظاهر ما دل دالة ظنية والتاويل حل الظاهر على
المحتمل المرحوم فان عمل لدليل فصيح او لما يقين دليلا
فما سدا والشئى فلعب لا تاويل ومن البعيد تاويل
أمسك على ابديا وستين مسكينا على ستين مدا واما
اسرا نكحت نفسها على الصغيرة والامة والمكاتبه
واصيام لمن لم يبيت على القضاة والنذور وذكاة
الجنين ذكاة امه على التشبيه واما الصدقات على
بيان المصروف ومن ملك ذار على الاصول والفروع
والسارق يسرق البيضة على الحديد والبلال يستفح
لا اذن على ان يجعله سقفا لاذ ان ابن ام مكتوم

المجلد

المجلد ما لم تشفع ذلك فلا اجمال في اية السرقة ونحو
صرت عليكم امهاتكم واسماحو ابرؤسكم لانكاح
بولي رفع عن امته الخط الاصلاة لا يباحثه الكتاب
لوضوح دلالة الكلام والاعتماد واما الاجمال في مثل
القدر والنور والجسم ومثل الخوا ليردده بين الفاعل
والمفعول وقوله تق او يعفو الذي بيده عقدة النكاح
الا ما يتلى عليكم وما يعلم تاويله لا الله والراسخون وقوله
عليه السلام لا يمنع احدكم حاره ان يضع ضئبه في صدره
وقوله زيد طيب ما هنر الثلاثة زوجه وفرد ولاصح
وقوله في الكتاب والسنة وان المسمل يترى ارضه من
اللفظ وقد تقدم فان تعذر حقيقة فيقره اليه بتجوز
او يحل او يحل على اللغوي احوال والمختار ان اللفظ
للمسئل بمعنى تارة ولصينين ليس ذلك المعنى احدهما
يحل فان كان احدهما فيعمل به ويوقف الاخر
البيانات اضلع الشئ من غير الاستكمال الى
حين التخلي واما يجب لمن اريد منه اتفاقا والاصح
انه قد يكون بالفعل وان المظنون يبين العلم وان
التقدم وان جهلنا عينه من القول او الفعل هو البيان
وان لم يتفقا البيان كالوظائف بعد الحج طوافين